

(النهـار، بيـروت، ١٩٨٥/٦/٢٤).

أما جون كيفنر، فقد كتب في صحيفة «هيرالد تريبيون» البريطانية أن «الحاجة لانقاذ ماء الوجه تشكل الجانب الأكبر من السبب الكامن وراء اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم الوصول إليه بصعوبة في دمشق منذ ستة أيام. ويتبين من اللغة المعقدة التي صيغت بها التسوية المكونة من ١٢ نقطة أن قوات أمل برئاسة نبيه بري قد انهزمت». وأضاف كيفنر: «وتدعو فقرة انقاذ ماء الوجه الرئيسة المقاتلين في المخيمات إلى التخلي عن أسلحتهم الثقيلة» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٦/٢٧).

وكتب آيان بلاك في صحيفة «الغارديان» البريطانية: «كان السيد بري في حاجة ماسة إلى نجاح... وكانت الخسائر مرتفعة ولم يعط الاتفاق الذي فرضه السوريون أي شيء لـ'أمل'» (الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٥/٦/٢٧).

بعد أيام معدودة من نشر هذه التقييمات، عاد نعوم ليكنب في «النهـار» أن سوريا «تُلفت [نظراً] الذين يعتبرون التأخر في حسم حرب المخيمات ببيروت دليل ضعف لديها، وبالتالي دليل عجز عن حسم أي موضوع مماثل في الجنوب مثلاً، إلى ضرورة عدم الاكتفاء بظواهر الأمور». وأضاف شارحاً هذا «التنبية»: «فطول المدة التي استغرقتها حرب بيروت عائد، في معظمه، إلى أمرين. أولهما حجم الوجود العرفاتي وحجم العمل العرفاتي على الساحة الفلسطينية البيروتية، الأمر الذي استوجب عملاً كبيراً لضربه؛ أما الأمر الثاني فهو حرص سوريا على إجراء فرز فلسطيني حقيقي وعلى تمكين المنشقين عن 'فتح' وجبهة الانقاذ الفلسطينية من اكتساب شرعية فلسطينية حقيقية من خلال الدفاع عن المخيمات. وهذا الأمر قد حصل فعلاً. وهنا يقول العارفون أن القصف الذي تعرضت له بيروت والضاحية من مدافع الفلسطينيين في الجبل لم يكن ليحصل لو كانت سوريا، فعلاً، لا تريد ذلك، أو لو كانت أصدرت أمراً بمنعه. وفي هذا الموضوع، فإنها لا تمزح على الإطلاق» (النهـار، ١٩٨٥/٧/١٦). وفي نفس اليوم تحدث اعلام الحكم السوري عن «الفتنة العرفاتية في بيروت، والمحاولات الجارية لخلق فتنة مثيلة في صيدا» (الإذاعة السورية، دمشق، ١٩٨٥/٧/١٦). وحذّر هذا الاعلام من «أن على الجميع التنبيه إلى محاولات عرفات وزمرته الانهزامية الهادفة إلى افتعال أحداث لزرع الفتنة بين الإبناء، خاصة في منطقة الجنوب...» (تشرين، دمشق، ١٩٨٥/٧/١٦).

وقد توافقت التحذيرات السورية هذه مع حملة سياسية شنّها كبار المسؤولين في السلطة اللبنانية، استهدفت منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت جهات يمينية لبنانية، ومنابر اعلامية مقربة من السلطة اللبنانية، في هذه الحملة. وقال الرئيس اللبناني أمين الجميل، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، خلال زيارة رسمية، وبحضور رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، أنه «من نتائج ممارسات منظمة التحرير [الفلسطينية] وتصرفاتها، في مرحلة من المراحل، تصدع الوحدة الوطنية والتركيبة السياسية في لبنان، مما أدى إلى الضياع الذي ندفع ثمنه اليوم. وما دنا قد اتفقنا العام ١٩٨٢ على برنامج عمل معين لانسحاب منظمة التحرير [الفلسطينية] من لبنان، وقد انسحب السيد ياسر عرفات بملء إرادته على أثر تفاهم دولي، فنحن نعوذ ونؤكد، مجدداً، أن لا عودة إلى الوراء، ونصر على أن يعود لبنان إلى ما كان عليه قبل التصرفات الفلسطينية المعروفة، وأن يعود الأمن اللبناني في عهدة اللبنانيين من دون وجود أي جُزء خارجة عن إطار السيادة وقوى الشرعية اللبنانية». وقال الجميل: «أن قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية لبنانية داخلية. نؤكد على ذلك وهي من صلب صلاحيات الحكومة اللبنانية. لذلك، نعالج الأمور من هذا المنطلق، بالطبع بالتعاون مع الشقيقة سوريا التي تمدتنا، في الوقت الحاضر، بكل الدعم السياسي والأمني حتى نستطيع التوصل إلى النتائج المرجوة» (النهـار، ١٩٨٥/٨/٩).

وصرح رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني بأن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ قد قضى على «الشق العسكري» في اتفاقية القاهرة المعقودة العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأعلن الحسيني رفضه «لوجود الفلسطيني المسلح في لبنان» لأن «الأسباب الخاصة التي دعت الفلسطينيين إلى التسلح العام ١٩٧٣ قد زالت تماماً». وأكد أن استمرار هذا الوجود «يعني أن لا